

مسألة (المذهب الاقتصادي في الإسلام)

الشيخ جعفر المهاجر

أحمد ل (مجمع البحوث الإسلامية) الفكرة النيرة بعقد (مؤتمر دراسات الاقتصاد الإسلامي) . من حيث إنه يأتي في سياق مساعٍ حثيثة إلى إقامة البناء النظري لما نيمّم نحوه جميعاً بقلوبنا وعقولنا وما مالكت أيدينا، أعني إقامة حكم الله تبارك وتعالى في الأرض. وأشكر له أن وجّه الدعوة إليّ، لأنها تعني بالنسبة لي المشاركة في شرف عظيم شرف مساهمة مهها تكن متواضعة في ريادة هذا الهدف الجليل.

إن من أشد المخاطر التي تواجهنا في هذه المرحلة أن تكون الأفكار التي تقودنا وتوجّه خطانا رد فعل وليست فعلاً صدى وليست صوتاً مثقلة وليست متحررة. ولست أكنتمكم أن خشيتي تتضاعف حين يتعلق الأمر بمسألة من تلك المسائل التي كانت ميداناً لسجال مع الغزو الفكري القادم مع الغرب. سجال يسعى إثبات أننا أسبق في هذا الميدان أو ذاك أو أكثر تقدماً أو على الأقل نقف على قدم المساواة. هنا على وجه العموم يفقد الباحث حريته وأصالته معاً، ولا نراه إلا مغرماً بلوي عنق الحقيقة أو إخضاع النص الذي يعالجه لا لشيء إلا ليرضي نزعته ولا أبيع لنفسي أن أقول منهجه. وليس وراء كل ذلك في الحقيقة إلا عقدة الشعور بالاتضاع تجاه الآخر. وما النجاح الجماهيري لهذا النمط من الكتابة إلا دليل على أن عقدة الكاتب تخاطب مثيلاً لها عند القراء. وباستثناء ما بركته من شعور غامر بالرضى، فإن هذا النمط من الكتابة لا فائدة منه على الإطلاق. بل أنه ككل كتابة ذات منهد سيئ تضرّ من حيث تريد أن تنفع. فهذه النزعة أحياناً أكملت حتماً المهمة التي اضطلع بها نكّلة الفكر الغربي وستتابع مهمة نقل المفاهيم والأفكار الغربية مجاناً، محتمة بقناع إسلامي كثيف، وبأيدٍ وأقلام إسلامية. وفي أحيان أخرى شوّهت المقاصد الإسلامية الأصيلة للنصوص في عقول المسلمين.

وأضرب مثلاً للثنين معاً بذلك الاتجاه الذي بلغ حد الهوس بالكتابة تحت عنوان (القرآن والعلم) والتي ارادت أن تقول بكل وسيلة أن القرآن قد سبق بعض الاكتشافات أو النظريات العلمية. ولك الحقيقة أن

هذا المنهج لم يكشف لنا إلا براعة بعض الكتّاب في استعمال القلم. ولكنها ان الجهة الأخرى بالإضافة إلى العائلة التي اشرنا إليها ربطت النص القرآني بمفاهيم ونظريات علمية ثبت فيما بعد عدم صحتها. كي لا نلبس ثياب الإحرام ونشرع في التلبية بينما الناس يعودون والموسم انقضى، دعونا نطرح على أنفسنا سؤالاً بسيطاً: ما هي ضرورة أن يكون هناك مذهب اقتصادي من الأساس؟ السؤال مطروح في المطلق. أي عندنا وعند سوانا.

لقد مضى على الإنسان حين من الدهر لم تكن هذه المسألة تشغل باله كمسألة مستقلة. على أنه فكّر كثيراً في معضلة العدالة الاجتماعية وقال ضمناً كلاماً كثيراً فيما يتصل بالجانب المعاشي من حياة الناس الذي سُمس فيما بعد اقتصاداً. على أن مسألة العدالة الاجتماعية لم تكن تسبب قلقاً كبيراً في جانبها المعاشي أو الاقتصادي، لأن الإنسان وجهده العضلي كان أداة الانتاج الرئيسية والتفاوت بين الناس في هذا غير كبير. ولذلك فلم يكن هناك كبير خوف على العدالة الاجتماعية.

أقول هذا غير ناس ولا متجاهل الإقطاع الزراعي وما صاحبه من رق، أو أحياناً ما هو أشبه بالرق. وهما في قيمنا ومفاهيمنا المعاصرة تعبير عن ظلم اجتماعي صارخ. ولكن الإقطاع وصاحبه كانا جزءاً م صيغة اجتماعية أملتتها ضرورات الأمن والانتاج. وعندما ننظر إليهما بعيني ذلك الزمان نفهم لماذا اعتُبر أمرين مقبولين بل لا بد منهما. وربما لهذا السبب أقرّ الإسلام الرق وشرع له، وأوكل إلى التطور الاجتماعي الذي شرع له الأبواب وسهولة السبل. أن يتولى إلغاء القاعدة التي يستند إليها أن في الحرب أم في السلم. ولكننا جميعاً نعرف كيف ومتى أوقفت سيرة الإسلام عن العروج إلى آفاقها البعيدة والمنشودة. كما أننا نتذكر التحليلات المتقدمة لمشكلة الفقر والغنى مهما يكن. فإن المسألة الاقتصادية لم تصبح ميداناً مستقلاً للتفكير له مذاهبه وتياراته، إلا على أثر حدث من تلك الأحداث من تلك الأحداث الانقلابية الكبرى ميدانه الغرب. أعني ظهور الآلة كعنصر أساسي في الإنتاج، انتزع المبادرة من الإنسان وعضلاته مفتتحاً بذلك عصرًا جديدًا للإنسان. هذا الانقلاب أدى إلى انقلاب مواز في البنى الاجتماعية الراسخة. وخبر الإنسان لأول مرة في تاريخه المعروف العيش دون ضمانات تشريعية مناسبة. وحتى دون ضمانات أخلاقية، تستند إلى التقاليد والقيم الدينية.

اكتشف مفكرون غربيون بسرعة أنهم يواجهون أزمة حضارية حقيقية وعميقة. وأن الوضع أبعد ما يكون عن الترقيع والإصلاح ، فانطلقوا يتبارون في وضع واقتراح صيغ وتصورات جديدة لعلاقات الانتاج. وهناك عشرات من هذه الصيغ والبرامج، أكثرها لم يجاوز دفتي الكتاب. والقليل منها صار برنامجاً سياسياً، أو جزءاً من برنامج سياسي. ولكن أياً منها لم يبلغ ما بلغته الماركسية التي صارت عقيدة سياسية رسمية دولية.

نبتغي من هذا العرض السريع الوصول إلى استنتاج خلاصته أن فكرة المذهب الاقتصادي والتمذهب في عالم الاقتصاد نشأت عن أزمة حضارية في الغرب بعد أن اكتشف في اللحظة التي كان يتحفّز فيها للقفز عن العالم إن حضارته بكل ما تتضمنه من تشريعات وقيم دينية وأخلاقية قاصرة عن تغطية المعطيات الجديدة التي نشأت عن علاقات الإنتاج الآلي. فطفقت عقوله المفكرة تتراكم يميناً ويساراً، باذلة أقصى ما في وسعها لإنتاج نظام جديد، ينقذ حضارتها من الأزمة التي تتخبط فيها. الماركسية من بين هذه المذاهب الجديدة عملت على وضع نظام اقتصادي سياسي جديد للعالم. وفي هذا السبيل حللت النظام الرأسمالي وكانت في تحليلاتها النقدية مصيبة على وجه العموم.

ومع ذلك فإن الزمان أثبت وما يزال يُثبت أن صحة ذلك النقد ليس يعني صحة مذهب الناقد وها هو العالم الشيوعي يتراجع عن أهدافه المستقبلية منزلقاً شيئاً فشيئاً ببطء ولكن بثبات باتجاه الرأسمالية وهو حتى الآن أعاد الاعتبار الحافز الفردي في الإنتاج وإعطاء دور متزايد للمصارف في الحركة المالية إلى غير ذلك. بعد أن أدرك أنه كابر كثيراً وخسر كثيراً. وأن الاقتصاد الموجه توجيهاً كاملاً من قبل الدولة هو كلام فارغ لا يُسمن ولا يغني من جوع.

لقائل أن يقول، ومع ذلك فهذا الكلام لا يشكّل بذاته منهجاً سليماً للتفكير في المسألة. فالتنظير والتماثل ليس دليل إثبات، وفي الوقت نفسه ليس دليل نفي. وهذه قاعدة مؤسسة عندنا من زمان. فمنذ قرون نفينا وما نزال حجية القياس كدليل شرعي، وهو منهج في التفكير وليس مجرد مسألة أصولية. كل هذا صحيح. وإنما قلنا ما قلناه حتى الآن على سبيل وضع إطار للبحث. وعلينا بعد أن نبحت داخل إطار يعني القضية في التجربة الإسلامية بمضمونها الفكري والتاريخي. وهذا هو بيت القصيد.

منذ أن التحق نبينا صلوات الله عليه وآله، بالرفيق الأعلى ونحن نخوض معركة شاملة ضد عوامل التثبيت والثورة المضادة. من جملة جبايتها قضية العدالة الاجتماعية، شأننا شأن غرنا من عباد الرحمن. ولكن علينا أن نلاحظ هنا فارقاً جوهرياً بين معركتنا ومعركة غيرنا مما كنا نخوض في وصفه قبل قليل. هو أن جبهة العدالة الاجتماعية عندنا كانت وما تزال سياسية وليست فكرية. هذا مع الاعتراف بأن الفصل بين ما هو سياسي وما هو فاصل تحليلي وليس عملياً. ففي عالم الواقع لا فكر دون سياسة ولا سياسة دون فكر. ومع ذلك فمن الضروري التشديد على أن التعامل الفكري مع المعضلة، لم يكن باتجاه علاج مسألة العدالة الاجتماعية بإنتاج صيغة جديدة. لأنه كان من المفهوم وفوق كل بحث أن الإسلام هو النظام الفكري والسياسي والناظم لعلاقات الناس بالشريعة الإلهية. ولم يحدث على الإطلاق أن جاء بطرح من خارج الإسلام. وأما ما يُقال وينسب إلى حركات سياسية مطلبيّة مثل (ثورة الزنج) و(القرامطة). فنحن نتوقع أنه عند دراسة هذه الحركات دراسة متحررة بمعزل عن النص التاريخي الرسمي، فإننا سنكتشف أن التهم التي وُجّهت إليها إنما هي من تشنيعات الأجهزة السلطوية بغية التشويش على المطالب المحقّة التي تنهض لإحقاقها أولئك المساكين.

إن شعار (ملء الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً) الذي رفعه أمتنا سلام الله عليهم، عني كما يعني دائماً أن يكون الحكم للدولة القادرة بحكم تكوينها الفكري والأخلاقي، على تطبيق أحكام الله تعالى. ومن الواضح أن هذا الشعار هو ذو مضمون سياسي. ولكن استناداً إلى قاعدة ثنائية الفكري والسياسي، يمكن القول أنه كان ذا مضمون فكري أيضاً بمعنيين على وجه الحصر:

المعنى الأول: مساجلة السلطة الجائرة التي عملت على إنتاج نمط مرتزق من الفكر، بغية استخدامه أداة في التطويع السياسي للجماهير. كفعل معاوية والبطانة التي كونها من حوله من أمثال أبي هريرة وسمرة بن جندب والجعد بن درهم، وأوكل إليها مهمة إفراغ الوعي الجماهيري الإسلامي من كل ما يمكن أن يكون عنصر تحريض ضدها واستبدالها بفضائل خانعة تمجد الإذعان كالصبر والتوكل والإستكانة... إلخ. وفي هذا السياق زُجّت فكرة (الجبر) في التفكير الإسلامي وفي الثقافة الشعبية للمسلمين. فكلن لا بد لمن حملوا أمانة الإسلام أن يقاتلوا هذا النهج بفكر مبارز.

المعنى الثاني: العمل على رفع مستوى وعي المسلمين قضيتهم العادلة برفع مستويو عيهم على الإسلام ذاته عقيدة وشريعة. وفي الوقت نفسه حماية هذا الوعي من التيارات الثقافية الوافدة، من يونانية وزاد شتية ومانوية وبرهمية. ويمكننا أن نلاحظ هذا النهج بأكبر قدر من الوضوح ابتداءً من الإمام الباقر عليه السلام، الذي افتتح عهداً جديداً في خط الإمامة، امتاز بالانفتاح الفكري على أوسع الجماهير. وهو النهج الذي استمر سيتصاعد من بعده مسجلاً ملامح سياسية أوضح فأوضح حتى نهاية فترة الإمام الحادي عشر عليه السلام. خلال هذه المدة نضجت حالة سياسية حول الخط الإيماني فرضت نفسها على مركز السلطة في (بغداد) نفسها. وخلال هذه المدة أيضاً تكامل تسجيل النصوص الحديثة عن الأئمة عليهم السلام، التي صارت فيما بعد وبفضل فقهاء عظام ابتداءً من الكليني رضوان الله عليه مادة أساسية في (الفقه). هذا التطور بلغ أهم منعطفاته لجهة المضمون السياسي، على أساس مبدأ كلن جديداً في ذلك الزمان هو (ولاية الفقيه) ومنذ تلك اللحظة صارت (ولاية الفقيه) مدار ومحور الإنجازات الكبرى الفكرية الفقهية والعملية السياسية.

إن قصة كهذه يمكن روايتها بالنسبة للمذاهب الأخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار وجود فوارق كبيرة بين القصتين، منشؤها نسبة الحرية التي تمتع بها الفقيه هنا وهناك، وتأثيرها بالتالي على المنحى الذي تطور إليه الفقه نفسه. فلتتدبر على سبيل المثال حقيقة معروفة. هي أن الهامش الضيق من الحرية الذي كان مباحاً للفقهاء في المذاهب الأخرى ألغى نهائياً بقرار سلطوي لم يُستشر فيه أهل الفقه قضى بإغلاق باب الاجتهاد يعني عملياً بالقضاء على أي احتمال بتطور الفقه، خصوصاً بالنسبة لما يهتم السلطة بتطور التفكير السياسي في إطار تطور الفقه نفسه. هنا يجب أن نذكر باب قرار إغلاق باب الاجتهاد أتى مباشرة بعد نشوء حالة فراغ في السلطة بالقضاء على الخلافة العباسية في (بغداد). وأنا رصد في الفترة نفسها تحفزاً لدى بعض الفقهاء لإنتاج مفهوم للشرعية يغطي الفراغ، ما نزال نجد بعض آثاره في كتابات فقهية تحت عنوان (إمارة الفقهاء). وهو الاتجاه نفسه الذي سلكه الفقه الإمامي في الفترة نفسها وانتهى ب (ولاية الفقيه)

بمناخ طيب فمضت تشق طريقها صعداً.

ما هو المغزى الأساسي في كل هذه القصة؟

في رأينا أن المغزى الأساسي هنا بسيط وواضح. وهو أن كل تطور جيغاي في المجتمع الإسلامي خصوصاً في الشأن السياسي ارتبط بتطور فقه الجانب الذي تطور فيه بعينه. والعكس صحيح، وهذا باب للبحث جليل نكتشف به العلاقة بين الفقه كناظم والمدتمع كمنظوم، لسنا في وارد الكلام فيه. على هذا نسأل: ما المقصود بـ (مذهب اقتصادي إسلامي)؟

إن ارتضينا التعريف الذي يقدمه أستاذنا الشهيد الصدر رضوان الله تعالى عليه ي مقدمة كتابه الشهير (اقتصادنا). القائل بأن المذهب لاقتصادي وحل مشاكلها العملية فلا إشكال. فبناءً على هذا التعريف يمكن أن نتصور أن الطريقة التي نفضل اتباعها كمسلمين في حياتنا الاقتصادية يحددا الاجتهاد الفقهي، استناداً من مصادر التشريع وطبقاً للمقتضيه الموضوعية. وهكذا نحتظ للفقه بموقفه القيادي كموجّه للتطور. ويكون الشأن الاقتصادي جانباً من جوانبه، يبحثه الفقيه في أحكام الإجارة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والبيع والقرض... ولكن دعونا نناقش هذا التعريف استناداً لما نعرفه عن الموضوع وإلى منهج الشهيد الصدر في كتابه الأنف الذكر.

هناك من يرى أن تعبير (مذهب اقتصادي) يعني حالة فكرية أو برنامج موضوع سابق على التطبيق. وهؤلاء يرتّبون على هذا القول إن الرأسمالية ليست مذهباً اقتصادياً، لأن الفكر الذي تستند إليه إن كان ثمة فكر فعلاً، وظيفته تبرير ما هو قائم بالفعل. إنها أشبه ما تكون بخريطة توضع لبناء بعد إقامته في سبيل البرهنة على أنه بُني طبقاً للقواعد. وهذا كلام وجيه بشهادة أننا نجد تحت عنوان (رأسمالية) عشرات الأنظمة الاقتصادية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً. فشتان ما بين رأسمالية الولايات المتحدة ورأسمالية بريطانيا ورأسمالية بعض دول شمال أوروبا، ومع ذلك فإن كلاً من هؤلاء لا يجد حرجاً في وصف نظامه بأنه رأسمالي، لأنه ليس ملتزماً بالتزام فكري مجدد يشكّل الخروج عليه انتقاصاً للمصادقية. ثم إن الشهيد الصدر لا يحدثنا في كتابه عن مجرد (طريقة) بل عن مشروع موجود على مستوى الفكر، استلّه من الفقه ومصادر الاستنباط وهو بذلك جدير، ولكن لا ينبغي هنا أن تفوتنا ملاحظتين أساسيتين: الملاحظة الأولى: أن الكتاب يعكس في النهاية اجتهاد الشهيد الصدر وفهمه الخاص للنصوص. حقاً أن في المنهج الاقتصادي الإسلامي، كما تعكسه المادة الفقهية أموراً بمنزلة الثوابت التي لا تتأثر بوجهة نظر

الفقيه، مثل فرائض الإرث وحرمة الربا وفساد المعاملة الربوية... إلخ وهي ذات علاقة أكيدة بشخصية هذا المنهج. ولكن هناك أيضاً أمور ليست بهذه المثابة من الإطلاق ما تزال لعمل الفقيه. من ذا الذي يستطيع أن يدعي أن كل شيء قد قيل في هذا المجال وُختم عليه؟ من الواضح أن العكس هو الصحيح. ومن المعلوم منهجياً أن اكتشاف المذهب هو عملية تركيبية من الجزء باتجاه الكل. وقبل تكامل ما يكفي من الجزئيات تكون محاولة اكتشاف المذهب مثل محاولة رسّام يعم على رسم وجه إنسان لا يعرف من ملامحه إلا شكل أنفه وأذنيه مثلاً. من الواضح أن النتيجة ستعكس هنا خيال الرسام وإبائه الخاص، وليس صورة شخص بعينه.

الملاحظة الثانية: أن فقهاء المتعلّق بالمعاملات المالية والتجارية وعلاقات الإنتاج عموماً هو فقه نظري بحث، لم يُمرس بالتجربة العملية ولم يتعامل مع المشكلات الموضوعية. من هنا فإنه يعكس المشكلات في إطارها الفردي أولاً. ثم في المستوى الذي كانت عليه إبان صدور النص. لأن الفقيه لم يكن في موقع ولي الأمر الذي يواجه مشكلات على مستوى المجتمع يعمل على وضع الحلول لها سائداً إلى القواعد التي بين يديه وإلى مقتضيات مصلحة الأمة. ولا شك أن قيام الدولة الإسلامية سيضع الفقيه الولي أمام مسؤوليات الحقيقة، يعني في مناخ جديد ومسؤولياته الحقيقية يعني في مناخ جديد ومسؤوليات جديدة لم تكن محل ابتلائه في الماضي. ولذلك فمن المتوقع حدوث نهضة تشريعية في هذا الميدان. وإذ ذلك تقترب بالفعل من صورة أكثر كمالاً لمنهج اقتصادي إسلامي. ومن الجدير بالملاحظة بهذه المناسبة أن وصية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لصاحبه وعامله على (مصر) مالك الأشرر رضوان الله عليه. تضمنت عناصر جديدة خصوصاً في حدود حرية تحديد ثمن السلطة.

ولا ريب أن هذا يعود إلى أن الإمام هنا يتكلم هنا كولي للأمر يتعامل مع الموضوع من موقع المسؤولية المباشرة أيضاً، وليس فقط من موقع الفقيه.

هاتان الملاحظتان تشكّلان نقداً لأساس المنهج الذي اتبعه استاذنا الشهيد الصدر رضوان الله عليه، دون أن تتقصا من القيمة العلمية لعمله الرائد في هذا الموضوع الجليل الصعب المسالك. يكفي أنه كان رائداً شق الطريق لمن بعده، وليس بضيره على الإطلاق أن يأتي تلميذ له يملؤه العرفان بفضل له ليقول في كتابه

خاصة وأن سعادتنا بالعيش في عصر الدولة الإسلامية السعي في سبيل خطوة متقدمة في هذا الميدان تتصف برؤية منهجية أكثر دقة، وبمفردات موضوعية أكثر شمولاً. إن القضية التي أَدافع عنها في ورقتي هذه هي أن الفقه هو قائد مسيرتنا باتجاه تحقيق مجتمع الإسلام. والاستعجال بتركيب مذهب في هذا الميدان أو ذلك قبل تكامل ما يكفي من عناصره في الفقه، هو وضع للعربة أمام الحصان. الحصان مكانه أمام العربة، وأي تبديل في المواقع ينطوي على تهديد ينال العربة والحصان معاً.

ثم ما هو وجه الحاجة إلى تركيب مذهب اقتصادي إسلامي ما دام الفقه يؤدي عندنا الدور الذي يؤديه المذهب الاقتصادي عند غيرنا؟ فلنكتف بمنهج اقتصادي يناسب هذه المرحلة وهذه الرقعة من دار الإسلام. وليس هذا بالإنجاز البسيط أو السهل على كل حال. ونقول لمن يصّر على أن يكون عندنا مذهب اقتصادي أيضاً: إن تقسيم الطريق أو العمل فكرة جيدة وعملية. والناس حين يواجهون طريقاً أو عملاً طويلاً وشاقاً يقسمونه إلى مراحل، ثم يشرعون في تنفيذه مرحلة بعد مرحلة. والطريق إلى تحقيق حلم الأنبياء والأجيال بإقامة مجتمع الإسلام أو أشقها وأطولها.